

يعمل جوهانس فان دير كلاو (vanderkl@unhcr.org) رئيساً لبعثة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الرباط. والآراء التي تم التعبير عنها في هذا المقال هي آراء خاصة بالمؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

١. لا تتضمن هذه الأرقام اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا والجزائر أو اللاجئين غرب الصحراء الكبرى في مخيمات تندوف بالجزائر.
٢. قبلت أسبانيا والبرتغال حوالي ٢٠ حالة تم إعادة توطينهم من المغرب في أوائل عام ٢٠٠٦.
٣. متاح باللغة الإنجليزية والفرنسية في هذا الرابط: www.unhcr.org/migration

الهجرة المختلطة.^٢ وتعرض هذه الخطة إطاراً يمكن فيه لكافة الأطراف المعنية دعم جهود بناء قدرات الحماية ومواجهة تحديات الهجرة متعددة الأبعاد التي تواجه منطقة شمال أفريقيا. وفي حقيقة الأمر، لا يمثل اللجوء المشكلة في هذه المنطقة وإنما تتجسد المشكلة في الهجرة غير القانونية، حيث إن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء النازحين بشكل قسري يعتبر متواضعاً مقارنة بالتدفقات الكبيرة للأشخاص المهاجرين بطريقة غير قانونية بحثاً عن حياة أفضل. ومن الضروري بذل جهود جماعية تتضمن كافة أصحاب المصالح المعنيين لضمان الإدارة المناسبة لتدفقات اللاجئين وإنصاف التقليد المتمتع بقداسة القدم لحماية اللاجئين في المنطقة وإيوائهم.

أوروبا. كما ينبغي أن تقوم ردود فعل السياسة على التعاون بين دول المنشأ والتراخيص والمقصد بما في ذلك التعاون في مسائل الحماية والاعتراض في البحر. ونظراً لأن الجهود المبذولة لوضع آليات الحماية في موضعها المناسب في إحدى الدول لا تكملها الأنشطة المماثلة في الدول المجاورة، تكون النتيجة حركة ثانوية غير قانونية وضغط غير مرحب به على النظم الناشئة.

إنه يتعين إدارة اللجوء بأسلوب مناسب كجزء من إطار شامل يعالج التحديات الرئيسية للهجرة غير القانونية. وقد اقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لهذا الغرض خطة عمل تحوي عشر نقاط لمعالجة الضروريات الحتمية للحماية في نطاق حركات

الاستثمار من أجل المستقبل: بناء القدرات في المغرب

ماثيو أندري وفرانس شارلي

تولت منظمة فورم رفيوجي وهي منظمة فرنسية غير حكومية عام ٢٠٠٦ بناء على طلب من مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قيادة مهمتين بقصد الإسهام في تمكين القدرات المحلية في المغرب لكي توفر المساعدات والاستشارات القانونية للاجئين وطالبي اللجوء.

واللاجئين. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، قامت المنظمات غير الحكومية المحلية بدور جوهري في تقديم النصح للاجئين وطالبي اللجوء ومساعدتهم. كما لعبت المبالغ التي لا يستهان بها والتي خصصتها المفوضية الأوروبية مؤخراً دوراً بارزاً في زيادة مستوى اهتمام المنظمات غير الحكومية بهذه القضايا.

ولكن هل يمكن لمنظمة غير حكومية مغربية القيام بهذا العمل بشكل أفضل؟ هناك ثمة أسباب عديدة وراء قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاتصال بمنظمتنا. أولاً، يمثل اللجوء إحدى القضايا الجديدة بالنسبة للمغرب وليس لدى أية منظمة غير حكومية محلية خبرة كبيرة في هذا الميدان. وثانياً، منذ عام ٢٠٠٣، قام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمويل منظمة فورم رفيوجي لتدريب المتطوعين بهدف تقديم الاستشارات القانونية لطلبي اللجوء في شرق فرنسا. وأخيراً، فإن قانون الأجانب (القانون رقم ٠٣-٠٢) مستمد إلى حد كبير من التشريع الفرنسي.

هل يمكننا الإسهام في تلبية الاحتياجات الحقيقية؟ لقد كان هناك عدد قليل للغاية من المختصين بين نشطاء المنظمات غير الحكومية

والتدريب المهني. وعلى الرغم من أن الهجرة واللجوء يعتبران من الموضوعات الحساسة بالنسبة للحكومة، إلا أن المنظمات غير الحكومية قادرة على مواصلة أنشطتها بحرية تامة، حيث يمكن لنشطاء المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات للمهاجرين على الرغم من مراقبتهم بشكل دائم، حتى في 'وجدة' الواقعة على الحدود المتوترة بين المغرب والجزائر.

لكن هل المجتمع المدني المغربي ملتزم بالدفاع عن حق اللجوء؟ عقب الأحداث التي وقعت على السياح المحيط بالبلدين الأسبانيين سبتة ومليلية في أكتوبر عام ٢٠٠٥، والتي تمت خلالها إساءة معاملة حوالي ٧٠٠ مهاجر ينتمون إلى منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وفتح النار عليهم من قبل قوات حرس الحدود المغربية والأسبانية لدى محاولتهم دخول الأراضي الأسبانية، أقرت منظمات غير حكومية محلية عديدة بالحاجة الملحة لحماية المهاجرين

وقد قامت منظمة فورم رفيوجي على مدار خمس وعشرين عاماً بمساعدة اللاجئين من خلال توفير المأوى والرعاية الصحية والمعلومات المتعلقة بحقوقهم والاندماج في المجتمع الفرنسي. وعلى الرغم من قيام محامين بتقديم دورات تدريبية للمتطوعين والمختصين العاملين مع اللاجئين، إلا إنه لم يسبق أن طلب منا أحد قبل ذلك القيام بأنشطة بناء القدرات في دولة أخرى. لذا طرحنا على أنفسنا عدة تساؤلات قبل الانخراط في هذا المشروع.

هل يمكن أن تصبح دولة المغرب مقصداً من مقاصد اللجوء؟ يفتقر نظام اللجوء في المغرب في الوقت الراهن للفعالية حيث يرى اللاجئون احتمالات ضئيلة للغاية للاندماج في المجتمع المحلي نظراً لعدم حصولهم على تصاريح إقامة. ولكن الحكومة المغربية نجحت في إحراز بعض التقدم الأمر الذي حسن من حصول اللاجئين على الرعاية الصحية والتعليم

■ من المهم توفير الأدوات الأكثر عملية لكل مشروع، حيث كشف تقييم التدريب عن أن الدورات كانت أكثر نفعاً عندما تم تقديم أدوات عملية للمشاركين مثل الدليل لطالبي اللجوء في المغرب والنصوص الفعلية للقوانين ذات الصلة ونماذج لبحث الحالات نفسياً واجتماعياً وتقارير الأنشطة، الخ.

■ كان التأثير أكبر حين تمكنا من تخصيص الأموال لتقديم الدعم المالي المباشر للمشروعات المحلية، كما تمكنا من مساعدة منظمة ABCDS التي تساعد المهاجرين على الحدود المغربية الجزائرية منذ ما يربو على عام بموارد ضئيلة فقط، وذلك عن طريق توفير مكتب وتجهيزات ومرتب عاملين لتقديم التدريب الإداري والمالي^١.

■ يعتبر الالتزام طويل المدى أمر جوهري، حيث يمثل ذلك عمل جديد بالنسبة لمنظمة فورم ريفوجي، كما أن الوقت مطلوب لتلبية احتياجات المنظمات المحلية التي تؤثر في القضايا الجديدة نسبياً.

ولا يزال من السابق لأوانه قياس أثر هذه الشهور القليلة الماضية التي قمنا أثنائها بتقديم الدعم للمنظمات ذات التفويض المختلف لكنها ذات هدف مشترك وهو الدفاع عن اللاجئين ومساعدتهم. وقد اكتشفنا أيضاً أن السلطات في فرنسا حملت خبرتنا على محمل الجد عندما رسخت جذورها في تجربتنا في هذا الميدان. ونحن على ثقة بأن الأدوات العملية التي قدمناها لشركائنا في المغرب ستساعدهم على قيامهم بدور هام في تطوير نظام اللجوء القومي.

ماثيو أندري (mandre@)

forumrefugies.org) وفرانس شارلي

(fcharlet@forumrefugies.org)

مسؤولان في منظمة فورم ريفوجي عن

مهمات بناء القدرات في المغرب (www.forumrefugies.org)

١. متاح في هذا الموقع: www.forumrefugies.org/pages/action/actioninternationale/actionsinternationaleshtm
٢. كان هذا الهيكل في غاية الفائدة في نهاية عام ٢٠٠٦ عقب حدوث عدد كبير من عمليات ترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء التي اعترف بها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

توزيع هذا الكتيب على المهاجرين عن طريق المنظمات التي على اتصال يومي بهم.

وبعد تقييم نتائج مهمتنا الأولى، والأخذ في الاعتبار عمليات تفويض المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورات التدريبية التي أجريناها، قمنا بوضع أهداف بالنسبة للمهمة الثانية. لقد قررنا التركيز على مكافحة الإعادة القسرية عن طريق التشجيع على تأسيس شبكة من المحامين الناشطين وتقوية قدرات المنظمة غير الحكومية العاملة على الحدود الواقعة بين المغرب والجزائر. وبعد ملاحظة أن الدليل لطالبي اللجوء يعتبر إحدى أدوات زيادة الوعي والمعلومات المفيدة، قمنا بترجمته إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتنظيم اجتماع للخبراء حول اللجوء مع الأكاديميين والباحثين لتقييم الأبحاث الموجودة وتشجيعهم على التعاون. وفي المقابل، مضينا في عقد دورات تدريبية للمحامين واللاجئين.

وبعد إمعان النظر في المهمتين، تمكنا من وضع عدد قليل من مبادئ العمل الرئيسية التي سوف تقود عملنا المستقبلي في المغرب:

■ من الأفضل تقديم تدريب مرّن على أرض الواقع باللغة العربية بدلاً من عقد دورات تدريبية أكثر رسمية وذلك للتشجيع على المشاركة. وقد استمرت جلسات التدريب طوال يوم واحد، واقتصرت على خمس وثلاثين مشاركاً وتضمنت مجموعة كبيرة من المتحدثين من الخارج - من أساتذة الجامعات المغربية والمحامين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المحلية والقضاة المغاربة والعالمين بمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

■ لتهدئة المخاوف المتعلقة بقدرة المغرب على أن تصبح دولة متلقية للاجئين، فسرنّا حق اللجوء كحق أساسي منصوص عليه في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وأصررنا على حقوق المهاجرين الأساسية. ونظراً لعدم منح اللاجئين وطالبي اللجوء تصريح بالإقامة في المغرب، الأمر الذي يعرضهم لخطر الترحيل، عبر المحامون والمستشارون القانونيون عن امتنانهم على وجه الخصوص للحصول على معلومات متعلقة بالإطار القانوني للاعتقال والترحيل القسري وبكيفية الطعن في القرارات الصادرة في هذه الميادين.

الذين التقينا بهم في المغرب، وكان الموضوع جديد نسبياً عليهم لكنهم حرصوا على معرفة المزيد. وقد أعلنت معظم المنظمات التي التقينا بها عن رغبتها في تحسين معرفتها بالإطار القانوني للحماية على الرغم من تحفظاتهم على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يدافع عن حق اللجوء بالمغرب بيد أنه لا يقدم المساعدات الإنسانية للاجئين وحتى أنه لا يقوم بذلك في الدول الأفريقية الأخرى. وقد رغبت بعض المنظمات غير الحكومية في وضع برامج مساعدات قانونية، في حين رغب البعض الآخر في تحسين المعرفة القانونية لأخصائيي الخدمة الاجتماعية بها، بينما لا يزال البعض الآخر يرغب في الاشتراك في المناصرة وزيادة الوعي.

ولكافة هذه الأسباب، توصلنا إلى أنه ينبغي علينا التفاعل بشكل إيجابي مع الدعوة إلى بناء القدرات للمساهمة في حماية اللاجئين في المغرب. لكن إذا ما وضعنا في الاعتبار الإطار الزمني الضيق لمهمتنا الأولى، فقد قررنا أن يكون هدفنا الرئيسي زيادة معرفة المجتمع المدني المغربي بالإطار القانوني للحماية. كما اخترنا أيضاً أن يقتصر عملنا من الناحية الجغرافية على وجدة وطنجة - المدينتين الواقعتين على الحدود حيث يكون طلب حق اللجوء أمر ملح على وجه الخصوص - والعاصمة الرباط حيث يعيش فيها معظم المهاجرون وطلّبو اللجوء واللاجئون.

وقد قمنا أثناء المهمة الأولى بتنظيم سبعة دورات تدريبية حضرها ١٦٠ مشاركاً، بما في ذلك خمس وثلاثون امرأة وأربعون محامياً وخمس وثلاثون لاجئاً. وقد تم تكييف الدورات التدريبية وفقاً لتنوع الحاضرين ووفقاً لتفويض المنظمات غير الحكومية، غير أننا ركزنا على أهمية قانون اللجوء القومي والدولي وتفويض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والخطوات المختلفة المتضمنة في تحديد وضع اللاجئين في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرباط، بجانب الأساليب المختلفة الخاصة بتقديم الاستشارات للاجئين وطالبي اللجوء ومساعدتهم. وقد وضعنا دليل لطالبي اللجوء، والذي تمت ترجمته إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، بين من يحق له المطالبة بوضع اللجوء بالإضافة إلى إجراءات مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرباط المتعلقة بتحديد وضع اللجوء^١. ويتم